

Distr.: General
1 November 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

عند اختتام المناقشة المفتوحة والحوار التفاعلي غير الرسمي، اللذين عقدهما مجلس الأمن في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، على التوالي، أوضحت أنني سأقوم بإيجاز القضايا والتوصيات الرئيسية التي نجمت عن الحدين، وأني سأعرض الموجز على اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لمناقشته وإحالة إلى المجلس ليستخدمه، حسب الاقتضاء.

ويسرني أن أرفق طيه موجز المناقشات التي جرت في اجتماعي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر المرفق)، لكي يطلع عليه مجلس الأمن. وأرجو توجيه انتباه المجلس إلى العناصر التالية التي تستحق، في نظري، أن تولى اهتماما خاصا وأن يُجرى بشأنها تفاعلا فيما بعد بين الجهازين، وهي:

- التشديد الذي أبداه العديد من الأعضاء المشاركين على ضرورة تحديد روح المسؤولية الجماعية لفرادى أعضاء لجنة بناء السلام للمساهمة في تحقيق أهداف بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. ويتسم ذلك بأهمية خاصة للدول الأعضاء في الأجهزة التي تتبع لها اللجنة؛
- تم التقدم باقتراحات بشأن المجالات التي ستستفيد من قيام علاقات أكثر دينامية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وتشمل تلك الاقتراحات ما يلي: رصد أهداف بناء السلام والمهام المتعلقة بها في ولايات البعثات ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية التي حددتها البلدان في جدول الأعمال ضمن أدوات عمل اللجنة، وتقييم التقدم المحرز و/أو الثغرات في عمليات بناء السلام، بما في ذلك مستوى الالتزام الوطني والدولي والآثار التي تترتب على عمليات التحول في البعثات الصادر بها تكليف؛



الرجاء إعادة استعمال الورق



• فكرة إمكانية قيام مجلس الأمن بالنظر في وضع تفصيل أكبر لدور لجنة بناء السلام في القرارات و/أو البيانات الرئاسية ذات الصلة الصادرة بشأن بلدان بعينها، وذلك بهدف توضيح الأدوار المنوطة بكل من اللجنة وبعثات الأمم المتحدة في الميدان فيما يتعلق بتقاريرها المقدمة إلى المجلس. وتمثل الرسائل التي وجهها رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر إلى رئيسي التشكيلتين القطريتين لكل من ليبريا وسيراليون، مما يشير إلى أنه قد طلب إليهما تقديم تقرير إل المجلس في الشهر الماضي، تطبيقاً عملياً لهذه الفكرة.

وأعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري من خلالكم للمساهمة الهامة التي قدمتها كولومبيا، خلال رئاستها لمجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٢، لتمكين لجنة بناء السلام من استغلال ثروة الخبرات المتاحة للدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة والحوار التفاعلي غير الرسمي. وسواصل الاعتماد على أعضاء المجلس، الأعضاء أيضاً في اللجنة، في اتخاذ مبادرات يمكنها أن تزيد تنشيط التفاعل بين الجهازين.

وأطلب إصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو كلام عبد المؤمن

رئيس

لجنة بناء السلام

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

القضايا والتوصيات التي نجمت عن التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢

موجز أعده رئيس لجنة بناء السلام

[١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢]

مقدمة

عند اختتام المناقشة المفتوحة والحوار التفاعلي غير الرسمي، اللذين عُقدا في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، على التوالي، أعلن رئيس لجنة بناء السلام أنه سيقوم بإيجاز القضايا والتوصيات الرئيسية التي نجمت عن الحدثين، وأنه سيعرض الموجز على اللجنة التنظيمية لمناقشته، بهدف إحالته إلى مجلس الأمن ليستخدمه في إجراء تفاعل لاحق أكثر تركيزاً. ويرد في هذه الوثيقة موجز للآراء ووجهات النظر المعرب عنها خلال المناسبتين آنفتي الذكر. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نوقش الموجز في اللجنة التنظيمية، حيث تبادل الأعضاء الآراء بشأن مضمونه.

وينقسم الموجز إلى فرعين رئيسيين. ويسلط الفرع الأول الضوء على القضايا المثارة والاقتراحات المقدمة بشأن توجه سياسات لجنة بناء السلام وقضاياها المؤسسية. ويتناول الفرع الثاني بالنظر الآراء المعرب عنها فيما يتصل بالعلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن والمقترحات المقدمة لتعزيز العلاقة بين الجهازين.

أولاً - لجنة بناء السلام: توجه السياسات والشؤون المؤسسية

ألف - لحة عامة ورسالة رئيسية

إن هيكل العضوية الفريد للجنة بناء السلام ينبغي أن يمكنها من أن تعمل بمثابة منبر مركزي لمناقشة موضوع بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تركز اللجنة على الجمع بين كافة الجهات الفاعلة السياسية والإثنية ذات الصلة بغية المواءمة بين إجراءات تلك الجهات دعماً للأولويات الوطنية لبناء السلام والاحتياجات بعيدة المدى للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ومن شأن مشاركة اللجنة أن تساعد على تحقيق المساءلة المتبادلة بين الحكومات المعنية وشركائها، مما يسفر عن التزام طويل الأجل من المجتمع الدولي.

إلا أنه تم الإقرار بأن لجنة بناء السلام تواجه، في أدائها لهذا الدور، العقبات الخطيرة المتمثلة في افتقارها في آن واحد لسلطة تفويضية على نطاق المنظومة وموارد مالية مجمعة موضوعة تحت تصرفها. علاوة على ذلك، تواجه اللجنة التناقض المتمثل في أن بناء السلام، رغم كونه نشاطا متعدد التخصصات في طبيعته، فإن البنية المؤسسية للمنظومة الدولية مجردة عبر جهات فاعلة أمنية وسياسية وإنمائية متعددة، مع عدم وجود رؤية مشتركة أو تنسيق فعال.

وبغية تمكن لجنة بناء السلام من تحقيق كامل إمكاناتها السياسية والتصدي للتحديات الخطيرة على نطاق المنظومة، فإنها تحتاج إلى الاستمرار في تحسين توجه سياساتها وتعزيز آلياتها المؤسسية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ماسة لتجديد روح المسؤولية الجماعية والالتزام من فرادى أعضاء اللجنة، ولتكملة ذلك بدعم سياسي ومؤسسي من الأجهزة التي تتبع لها اللجنة.

باء - توجه السياسات

١ - القيمة المضافة المحتملة للجنة بناء السلام

رغم وجود حدود على دور لجنة بناء السلام وأدائها، فإن من الممكن لها فعليا أن تأتي بقيمة مضافة إلى جهود بناء السلام التي يقوم بها كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالسبل التالية:

- الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في المتابعة السياسية للبلدان المدرجة في جدول أعمالها؛
- الاستفادة من النفوذ السياسي لأعضائها ومساهماتهم الممكنة دعما لعمليات بناء السلام المعقدة؛
- توفير منظور شامل بشأن السعي إلى توجيه الجهود الأمنية والإنمائية على الصعيد القطري صوب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وكفالة ذلك؛
- تقديم منظور فريد بشأن التحديات العابرة للحدود والتحديات الإقليمية في مجال بناء السلام؛
- تعزيز استجابة وأداء منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة؛

- العمل بمثابة منبر لتعزيز التجانس في جدول الأعمال العالمي لبناء السلام بالربط بين الأنشطة المتصلة داخل الأمم المتحدة (مثل القدرات المدنية، وإطار ما بعد عام ٢٠١٥) وخارجها (مثل التقرير عن التنمية في العالم).

٢ - المبدأ العام: الملكية الوطنية وتنمية القدرات

تقوم مشاركة لجنة بناء السلام في الحالات المتعلقة ببلدان بعينها على مبدأ الملكية الوطنية بهدف كفالة الاستدامة على المدى الطويل وتدعم ذلك المبدأ وعلى هذا النحو، ينبغي للجنة أن تسعى باستمرار إلى ما يلي:

- كفالة المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية وقطاعات المجتمع المتضررة (خاصة النساء والشباب) في تحديد أولويات بناء السلام على الصعيد الوطني وتشكيلها. ينبغي تشجيع الجهات الوطنية الفاعلة باستمرار لتولي القيادة في تحديد الأولويات وفي تصميم الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها؛
- التشجيع على تنمية أنظمة وطنية شفافة وقابلة للمساءلة للتمكن من تنسيق المعونة وإدارتها. تيسير قيام الشراكات الثلاثية التي تدعم تبادل الخبرات الفنية في هذا المجال الحاسم الأهمية؛
- استجلاء طرائق تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحديد المجالات التي تحتاج إلى المساعدة التقنية من البلدان ذات التقاليد والهياكل الاجتماعية - الاقتصادية والخبرات المماثلة.

٣ - اضطلاع اللجنة بولاياتها ووظائفها الأساسية

ينبغي للجنة بناء السلام أن تزيد من تركيزها بالبحث عن سبل عملية للاضطلاع بولاياتها ووظائفها الأساسية وبإيلاء اهتمام خاص للمسائل التالية في السياقات المتعلقة ببلدان بعينها:

(أ) تعبئة الموارد:

ينبغي للجنة، استناداً إلى سلسلة مناقشتها بشأن السياسات في مجال تعبئة الموارد ولا سيما مناقشتها الأخيرة بشأن الموضوع، التي عقدت في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، أن تركز جهودها على ما يلي:

- مساعدة حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمالها على وضع استراتيجياتها الوطنية لتعبئة الموارد من أجل أولويات بناء السلام، بسبل منها ما يلي: '١' مسح الأنشطة الرامية إلى تحديد الثغرات في الموارد والقدرات؛ '٢' وضع أنظمة مستدامة لتنسيق المعونة وإدارتها؛ '٣' اقتسام الممارسات الجيدة بشأن سياسات الاستثمار والأعمال السليمة وإدارة الدخل الوطني (بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية)؛
- العمل الميداني والدعوة بغية تحقيق ما يلي: '١' الإبقاء على اهتمام الجهات المانحة والتزامها والتشجيع على مواءمة المساعدة دعماً للأولويات الوطنية في مجال بناء السلام؛ '٢' توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، بسبل منها إشراك المنظمات والمؤسسات الخيرية.

(ب) الشراكات والتنسيق والتجانس:

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية (من قبيل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو مصرف التنمية الأفريقي) بالتشجيع على التقييم المشترك والبرمجة التكميلية مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الثنائية حول أولويات محددة على الصعيد الوطني في مجال بناء السلام؛
- تشجيع ودعم تدفق المعلومات إلى الكيانات التنفيذية على الصعيد القديري بشأن الأولويات والتقدم المحرز والثغرات والازدواجية في المساعدة على بناء السلام؛
- استخدام الاستعراضات الدورية لأدوات المشاركة لتقييم التقدم المحرز، أو عدمه، في مواءمة المساعدة الدولية مع الأولويات الوطنية، وإعداد التقارير عن ذلك؛
- استكشاف الكيفية التي يمكن بها الإعراب عن أهداف بناء السلام والاحتياجات المحددة للبلدان الخارجة من النزاعات في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

(ج) الممارسات الجيدة والدروس المستفادة:

- استعراض الممارسات الجيدة من البلدان التي مرت بتجارب بناء السلام ونشرها إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام؛
- تيسير الاستفادة المتبادلة والتوفيق بين النظراء فيما يتصل بالأولويات المتعلقة ببلدان بعينها في مجال بناء السلام؛

جيم - المسائل المؤسسية

١ - دور العضوية الأوسع نطاقاً

في إطار الجهد الرامي إلى تحديد حس المسؤولية الجماعية لفرادى أعضاء لجنة بناء السلام، من المهم أن تلتزم العضوية في مختلف التشكيلات بالاضطلاع بمسؤوليات معينة. ولهذه الغاية، يتوقع من العضوية ما يلي:

- الاضطلاع بمهام محددة، تتراوح بين الدعوة السياسية والدعم التقني والمالي للبلدان المدرجة في جدول الأعمال. وينبغي إيلاء مسؤوليات خاصة في هذه المجالات للأعضاء الذين لهم سفارات في تلك البلدان؛
- الاستفادة من النفوذ السياسي للأجهزة الرئيسية (بالنسبة للأعضاء المختارين من عضوية تلك الأجهزة) دعماً لأنشطة اللجنة (في مجال التنسيق مثلاً)؛
- توحيد صوت العضوية في الهيئات الإدارية للكيانات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها بهدف تحقيق التجانس في عمل تلك الكيانات في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

٢ - ترؤس التشكيلات القطرية

- يتسم الدور القيادي لرؤساء التشكيلات بأهمية حاسمة في توجيه عمل التشكيلات القطرية وبالتالي ينبغي النظر بعناية فائقة في اختيار أولئك الرؤساء على النحو التالي:
- هناك حاجة لإضفاء المزيد من الوضوح على أدوار ومسؤوليات رؤساء التشكيلات القطرية وعضويتها، بسبل منها تحديد الصلاحيات؛
 - لا بد من الإقرار بوجود بعد قطري في ترؤس تشكيلة قطرية يتعين بموجبه، عندما يقرر أحد البلدان تقديم رئيس لتشكيلة ما، أن تعتمد حكومة ذلك البلد نهج "الحكومة بأكملها" الذي يمكن من استنفار المسؤولين رفيعي المستوى في مختلف الوزارات و/أو الإدارات في الحكومة والسفراء والطلب إليهم تقديم دعم إضافي إلى عمل لجنة بناء السلام؛
 - مثالياً، ينبغي أن يكون للبلد الذي يمثل الرئيس تمثيل دبلوماسي في البلد المدرج في جدول أعمال اللجنة. وإذا تعذر ذلك، ينبغي للجنة أن تحدد آلية يمكن بها للدول الأعضاء التي لها وجود في البلد المعني أن تزود الرئيس بالمعلومات ذات الصلة بشأن عملية بناء السلام وإيصال الرسائل واجبة التنفيذ.

٣ - العلاقات مع القيادة العليا للأمم المتحدة في الميدان

من شأن لجنة بناء السلام أن تستفيد من الوضوح فيما يتعلق بتقسيم الأدوار والمسؤوليات بين رؤساء التشكيلات القطرية والمسؤول القيادي للأمم المتحدة في الميدان. ومن شأن ذلك الوضوح أن ييسر إقامة علاقات متعاضدة بطريقة تحقق تنفيذ الولايات على النحو الأمثل وتمكن من تحقيق التجانس في الرسائل المرسلة إلى الجهات الفاعلة الوطنية وفي التفاعل معها. والعمل الرئيسي المطلوب هنا هو متابعة الاجتماع الأولي بين فريق الرؤساء في اللجنة والمبعوثين/الممثلين الخاصين للأمين العام، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٢، لتوضيح تقسيم الأدوار والمسؤوليات والاتفاق عليه (من قبيل توفير الدعم السياسي للمبعوثين/الممثلين الخاصين للأمين العام أو الاتفاق على الرسائل المشتركة المرسلة إلى الحكومات والمجتمع الدولي على الصعيد القطري).

٤ - أساليب العمل

ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل السعي إلى تحسين أساليب عملها وتعزيز الكفاءة والمصداقية في اضطلاعها بعملها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبعض مجالات أساليب عمل اللجنة، وهي:

(أ) النهج القائم على عمل لجنة بناء السلام بأكملها

- تطوير دور اللجنة التنظيمية، بسبل منها إجراء تفاعلات دورية مع التشكيلات المحددة لبلدان بعينها، بهدف تحقيق ما يلي: (أ) تحديد التحديات المشتركة وتيسير الاستفادة المشتركة عبر التشكيلات المختلفة؛ (ب) إشراك العضوية في مناقشة للسياسات يمكنها تحقيق المزيد من الاهتمام والالتزام بأفضل وجه فيما بين العضوية الأوسع نطاقاً.

(ب) تقييم الأثر في الميدان والمساءلة المتبادلة

- تصميم أدوات الاشتراك بهدف تعزيز المساءلة المتبادلة. يتعين أن تركز الاستعراضات الدورية على استعراض وتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها.
- تعزيز الاستعراضات الدورية لأدوات الاشتراك بهدف تقييم أثر عمل اللجنة وقياس نتائجه وللمساعدة في إبقاء التركيز على المجالات التي تتمتع فيها اللجنة بميزة نسبية.

(ج) أشكال الإشراف المتباينة

- تحديد خيارات للإشراف ينبغي أن تشمل أكثر من مجموع التشكيلات القطرية، وتنقسم بالإشراف المتعدد المستويات، بما يشمل التهج الإقليمي.

(د) منهجية إشراف الجهات المعنية في الميدان

- تكثيف الجهود لتحديد الآليات الدائمة التي يمكن للجنة بها ربط أنشطتها بأنشطة الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية في الميدان (مثل تعزيز استخدام لجان التسيير المشتركة).

(هـ) الإشراف الرفيع المستوى للعواصم

- استقصاء سبل مبتكرة لإشراف كبار المسؤولين من العواصم وإتاحة الفرصة لإشراف الشركاء المؤسسيين، والجهات الفاعلة غير الحكومية، فضلاً عن القيادة العليا للإدارات الرئيسية في الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة (من قبيل النظر في عقد دورة سنوية للجان تستفيد من مساهمات كبار المسؤولين المستقرين في العواصم ومشاركتهم).

(و) الاتصالات

- وضع استراتيجية للاتصالات بهدف زيادة إبراز صورة اللجنة، وتوضيح ما بوسعها أن تقدمه، ونشر الوعي عن جهود بناء السلام وتحدياتها في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

ثانياً - العلاقات مع مجلس الأمن

ألف - لحة عامة ورسالة رئيسية

خلص استعراض عام ٢٠١٠ للجنة بناء السلام إلى أن ثمة اعترافاً متزايداً بالمنافع التي تتحقق من خلال علاقة معززة وأكثر عضوية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وأن هناك إمكانية لإيجاد دينامية جديدة بين مجلس أمن أكثر تفهماً وبين لجنة بناء السلام أفضل أداء. وتتيح العضوية المشتركة واجهة تفاعل طبيعية من شأنها تيسير قيام المجلس بالاستفادة على نحو استباقي ومنتظم أكثر من مشورة اللجنة، وهو ما من شأنه أن يفيد منظورات المجلس واحتياجاته.

وبغية تمكن اللجنة من تحقيق إمكاناتها بالكامل، فإن مجلس الأمن مدعو إلى إضفاء مزيد من الوضوح على نوع المشورة التي يحتاجها من اللجنة في مداولاته وفي تحديد ولايات البعثات. وهناك مجالات وحالات يمكن فيها للمجلس مثاليا أن يستفيد من المساهمات والمشورة المحددة من اللجنة. وهناك أيضا قنوات قائمة وممكنة يمكن أن تيسر تبادل المعلومات والتفاعل المباشرين بين الهيئتين.

باء - الدور الاستشاري للجنة بناء السلام: النطاق وقنوات التفاعل

١ - المجالات والحالات الممكنة لتقديم المشورة

يمكن للمجلس أن يستفيد من المشورة المحددة الهدف من لجنة بناء السلام لتيسير المداولات واتخاذ القرار بشأن ولايات البعثات في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، بسبل منها ما يلي:

- التحديد الواضح لأهداف بناء السلام الشاملة والمهام ذات الصلة في ولاية أي بعثة (مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية) التي تتعلق بالمجالات ذات الأولوية المحددة في أداة الإشراف للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة؛
- تقييم التقدم المحرز و/أو الثغرات في عملية بناء السلام، وهو ما يمكن أن يشمل ما يلي: (أ) فعالية الدعم الدولي للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة؛ (ب) مساهمة وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في مهام وأهداف بناء السلام؛ (ج) درجة انفتاح عملية بناء السلام والملكية الوطنية لها في أي بلد؛
- تقييم التقدم المحرز في عملية بناء السلام قبل النظر في القرارات بشأن قيام الأمم المتحدة بالسحب و/أو الانتقال من شكل من أشكال الاشتراك إلى آخر، وهو ما يمكن أن يشمل ما يلي: (أ) مستوى الدعم المقدم من المجتمع الدولي ومدى التزامه؛ (ب) سبل تعزيز قدرة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بغية تمكينها من مواصلة دعم جهود بناء السلام طويلة الأجل في البلدان المدرجة في جدول الأعمال؛ (ج) الفرص التي يتيحها توطيد السلام لبلدان معينة والمخاطر التي تتهدده.

٢ - اشتراك مجلس الأمن

حتى تتمكن لجنة بناء السلام من تحقيق التوقعات المنوطة بدورها الاستشاري، ربما يود مجلس الأمن أن ينظر في أن يضمن في قراراته و/أو بياناته الرئاسية، أو من خلال المراسلات المباشرة، ما يلي:

- طلبات مباشرة من أجل المشورة و/أو التقييم في أي من المجالات و/أو الحالات آنفة الذكر؛
- توضيح دور اللجنة في القرارات و/أو البيانات الرئاسية، مع التركيز الخاص على تقسيم الأدوار والمسؤوليات ومجالات التكامل مع القيادات العليا للأمم المتحدة في الميدان.

٣ - قنوات التفاعل

لتكملة الإحاطات الإعلامية الدورية الرسمية التي يقدمها رؤساء التشكيلات القطرية، سوف يساعد تنظيم المزيد من التفاعلات غير الرسمية الهئيتين في إدارة وتعزيز الاتصالات والتفاهم المتبادل للاحتياجات والتوقعات المحددة لكل منهما. وبصفة خاصة، من شأن إجراء اتصالات تفاعلية تمكين لجنة بناء السلام من توسيع مجال رؤية مجلس الأمن عبر الطائفة الكاملة من تحديات بناء السلام والجهات الفاعلة فيه. وتشمل الأمثلة على قنوات التفاعل تلك ما يلي:

- تنظيم الحوارات التفاعلية غير الرسمية (أو الاجتماعات الرسمية الخاصة) المتعلقة ببلدان بعينها، التي يمكن أن تعقد في الحالات التالية: (أ) قبل الزيارات الميدانية التي يجريها المجلس إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة؛ (ب) في المرحلة السابقة للنظر في ولايات البعثات. ويمكن لرؤساء اللجنة تنسيق زيارتهم إلى البلدان للقيام بها قبل نظر المجلس في الحالات السائدة في البلدان المعنية، وذلك لإثراء المناقشات في المجلس بمنظور ميداني متميز بشأن بناء السلام؛
- تنظيم الحوارات التفاعلية بهدف استعراض ومعالجة المسائل العامة الأوسع نطاقا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك ما يتصل بالنظر في التقرير السنوي للجنة، حسب الاقتضاء؛
- تبادل الرسائل التي تتضمن طلبات محددة من المجلس أو التي تحيل معلومات أو تحليلا بشأن بلد بعينه من اللجنة.